العرب
الخميس 2020/11/19
السنة 43 العدد 11886

حرب تيغراي جبهة مفتوحة على التصعيد والانتشار الإقليمي

قادة الإقليم المتمرد يتمسكون بالقتال بعد انتهاء مهلة الحكومة الإثيوبية لإلقاء السلاح

يؤشر تمسّك قادة إقليم تيغراي الإثيوبي بمواصلة القتال ضد الحكومة الفيدرالية، التي تشن منذ أسبوعين حملة عسكرية على الإقليم المتمرد، على توسع نطاق المواجهة التي لا يستبعد مراقبون انخراط عرقيات إثيوبية أخرى فيها، فضلا عن احتمال امتدادها إلى دول الجوار بعد فشل جهود وساطة عدة لوأد النزاع.

أديس أبابا تواصل الهروب إلى الأمام

أديس أبابا – رفض حكام إقليم تيغراي الإثيوبي المتمرد الاستسلام لقوات الحكومة الاتحادية الأربعاء بعد انتهاء المهلة الممنوحة للقوات المتمردة لإلقاء السلاح، وقالوا إنهم ينتصرون في الحرب التي قد يتوسع نطاقها لتشمل الدول المجاورة، ما يزعزع استقرار منطقة القرن الأفريقي الهش.

وقال حكام الإقليم في بيان عن الهجوم المستمر عليهم منذ أسبوعين "تيغراي هي الآن جحيم لأعدائها". وأضاف البيان "شعب تيغراي لن يركع أبدا".

وأعلنت حكومة رئيس الوزراء آبي أحمد أيضا عن تحقيق انتصارات كبيرة. وأضافت أن قواتها تتقدم صوب ميكيلي عاصمة الإقليم وستعلن النصر قريبا، متجاهلة نداءات دولية لإجراء محادثات مع قادة الإقليم.

وليام دافيسون

النزاع ستكون له تداعيات إقليمية إذا تدخلت إريتريا

وأودى الصراع بحياة المئات، وربما الآلاف من الجانبين ودفع نحو 30 ألفا للفرار إلى السودان وأثار الشكوك حول سمعة آبي أحمد، أصغر زعماء أفريقيا سنا والحائز على جائزة نوبل للسلام عام 2019 لإبرامه اتفاق سلام مع إريتريا.

وجيش إثيوبيا من أقوى الجيوش في أفريقيا لكن العديد من كبار الضباط من تيغراي. وتنتشر الكثير من أسلحته الثقيلة في الإقليم الذي كان على خط المواجهة في صراع استمر نحو 20 عاما مع إريتريا بعد حرب دارت رحاها بين 1998 و2000.

ويرى وليام دافيسون، كبير المحللين في مجموعة الأزمات الدولية، أن "الوضع في إثيوبيا من المحتمل أن يتصاعد إلى مستوى خطير". ويوضح دافيسون "قد نبحث عما إذا كانت الحرب الدائرة أهلية أم لا، لكن رغم أن الحكومة الفيدرالية تتمتع بمزايا وتطالب بالشرعية الوحيدة وتواجه كيانا آخر مسلحا جيدا لديه القدرة على مواجهتها، فالأمر يمكن أن ينزلق ليصبح أكثر خطورة".

وبينما يخشى المجتمع الدولي أن يخرج الوضع عن نطاق السيطرة، شددت الحكومة الإثيوبية على أنها تقوم بعملية "محدودة لتطبيق القانون"، ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي تصنفها إثيوبيا تحت فئة "المجرمين".

وقالت أديس أبابا، إن "أهدافها من العملية العسكرية هي استعادة أو تدمير الأسلحة الفتاكة، مثل الصواريخ بعيدة المدى، التي تمتلكها حاليا الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي". كما تسعى أديس أبابا إلى "تقديم الجبهة إلى العدالة والتأكد من أن منطقة تيغراي آمنة".

واعتبر مسؤولون إثيوبيون، أن قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أظهرت الأسبوع الماضي قدرتها على إطلاق صواريخ صوب مدن ولاية أمهرا المجاورة في بحر دار وجوندار، كما أطلقت صاروخا استهدف مطارا في العاصمة الإريترية أسمرة.

ويأتي هذا، رغم أن زعيم إقليم تيغراي ديبريتصيون جبريمايكل، شدد في حوار هذا الأسبوع على أن "الجبهة لم تقصف سوى مدينة واحدة وهي أسمرة".

وفي هذا الشأن، يقول دافيسون "قد تكون للنزاع تداعيات إقليمية مباشرة إذا تدخلت إريتريا، وبينما أغلق السودان حدوده بالفعل، لكنه يتأثر بتدفق اللاجئين، وقد ينزلق أكثر في الأزمة".

وفي 11 نوفمبر الجاري، نفت إثيوبيا صحة ما أعلنته جبهة تيغراي من أن إريتريا أرسلت قوات عبر الحدود لدعم عمليات الجيش الإثيوبي في الإقليم.

وأجرى مبعوث الرئيس الإريتري يماني قبراب، ووزير الخارجية السوداني عثمان صالح، الأسبوع الماضي، مشاورات لاتخاذ موقف موحد بشأن الصراع في إثيوبيا.

ويضيف دافيسون "في حين أن الحكومة الفيدرالية ملتزمة بتقديم قادة جبهة تحرير تيغراي إلى العدالة لمهاجمتهم القيادة الشمالية للجيش، إلا أن استمرار الحوار لا يزال ضروريا، لأن البديل قد يكون ضارا للغاية".

ويقول أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الولايات المتحدة الدولية بالعاصمة الكينية نيروبي أليكسي يلونين "أخشى أن يؤدي استمرار العملية العسكرية إلى احتمال توسع الصراع إلى مناطق أخرى".

ويضيف يلونين "إذا انتشر الصراع، فهناك احتمال للمزيد من عدم الاستقرار، على الأقل في المناطق الحدودية غير المستقرة بالفعل في جنوب السودان وكينيا". وفي هذه الحالة، "قد تسعى بعض القوى الخارجية، مثل مصر إلى إيجاد طرق للمزيد من زعزعة استقرار الحكومة الإثيوبية".

ويتابع "هذا السيناريو ليس مرجحا، لأن مصلحة معظم اللاعبين الدوليين في المنطقة، هي الاستفادة من العمل مع الحكومة الإثيوبية".

ووفقا ليلونين "كان آبي أحمد، يرغب لفترة طويلة في إضعاف قبضة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، بشكل كبير، فخلال الأيام الأولى من العملية العسكرية كان القتال مكثفا وأدى إلى سقوط العديد من الضحايا".

ويضيف "بينما أكدت الحكومة الإثيوبية أن عمليتها العسكرية هي حملة قصيرة لإخضاع القيادة الحالية لجبهة تحرير تيغراي، إلا أن هناك مخاوف من أن تستمر المواجهة وتتوسع لتشمل مناطق أخرى في إثيوبيا". ويحذر المراقبون من أن الصراع قد يجذب هذه البلدان ومعها واحدة من أكثر المواقع العسكرية الاستراتيجية في أفريقيا، حيث تمتلك العديد من القوى العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة والصين قواعدها العسكرية الوحيدة في القارة في جيبوتي، كما أن الصومال معني بدرجة أقل إذا ما توسع نطاق المواجهات.

ويشير خبراء عسكريون أن لدى الحكومة الإثيوبية فرصة لتوجيه ضربة قاضية للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وحتى إن لم يتم ذلك فإن إضعاف الجبهة بشكل كبير، حتى لو لم يتم القضاء عليها، يستلزم تعاونا أوثق مع الحكومة الإريترية، وتعزيز المشاريع المشتركة عبر الحدود.

وفي 17 نوفمبر الجاري، تعهد رئيس الوزراء الإثيوبي، بعملية عسكرية "نهائية وحاسمة" في الأيام المقبلة، ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي.

ويرى مراقبون أن تصاعد الصراع واستمراره قد يؤديان إلى احتمال أن تكشف الجماعات المسلحة الأخرى، مثل جبهة تحرير أورومو، أنشطتها ضد الحكومة الفيدرالية.

وتدعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى وقف إطلاق النار لكنّ دبلوماسيين ومسؤولين أمنيين يقولون إن رئيس الوزراء الإثيوبي مصمم على سحق قادة تيغراي ولا يقبل الوساطة.

وفي المقابل يقول خبراء إن إخضاع تيغراي ربما يكون عصيا على آبي أحمد نظرا للقوة العسكرية لتيغراي، حيث يقدّر عدد الجنود بنحو 250 ألفا.

ويؤكد هؤلاء أن من شأن أي حرب أن تكون "طويلة ودامية" في ثاني بلدان أفريقيا من حيث عدد السكان.

وقالت مجموعة الأزمات إن "هناك حاجة إلى وساطة فورية ومنسقة، محلية وإقليمية ودولية، لتجنّب الدخول في أزمة أوسع".

خطة أرمنية لإعادة إعمار إقليم قره باغ المنكوب

يريفان – وضع رئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان، الأربعاء، خطة لإعادة إعمار منطقة ناغورني قره باغ المنكوبة بالحرب، في مواجهة اضطرابات حاشدة بسبب موافقته على التنازل عن أراض لأذربيجان المجاورة.

وفقدت أرمينيا سيطرتها على أراض مهمة في المنطقة المتنازع عليها خلال اشتباكات استمرت ستة أسابيع مع أذربيجان وانتهت باتفاق السلام الأسبوع الماضي.

وقبل رئيس الوزراء الأرمني تحمل المسؤولية عن "إخفاقات" أرمينيا في الصراع، قائلا في بيان إنه "الشخص الأول" المسؤول.

وأكد باشينيان أنه يتعين على أرمينيا إعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب والتي يمكنها الوصول إليها وإتاحتها من أجل العودة الآمنة للنازحين إلى ديارهم، مشيرا إلى أنه "سيشارك بالكامل في هذا العمل".

وهذا يعني مساعدة الناس على ترميم المنازل والبنية التحتية المتضررة وتقديم المساعدة المالية لعائلات الجنود الذين قُتلوا في النزاع وتقديم الرعاية المناسبة لمن أصيبوا.

وأضاف أنه يريد كذلك معالجة الوضع القانوني لناغورني قره باغ وإجراء إصلاح عسكري وتعديل قانون الانتخابات والتركيز على التصدي لجائحة فيروس كورونا وإنعاش الاقتصاد.

وواجه باشينيان احتجاجات حاشدة في يريفان منذ أن وقع الاتفاقية مع أذربيجان وروسيا. ودعاه ساسة المعارضة إلى الاستقالة.

وأعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن دعمه لباشينيان في بيان صحافي الثلاثاء، قائلا إنه سيكون "انتحارا" لأرمينيا أن تشكل حكومة جديدة لا تمتثل للاتفاق.

ويقر الاتفاق بانتصار أذربيجان عسكريا وبحصولها على مناطق واسعة في هذه المنطقة التي يقطنها الأرمن حصريا بعد فرار الأذريين من ناغورني قره باغ إثر حرب أولى في التسعينات.

وينص الاتفاق أيضا على نشر قوة روسية لحفظ السلام في ناغورني قره باغ، وصلت إلى المنطقة الأسبوع الماضي. ورغم توقف القتال الذي يكرّس هزيمة الأرمن في وجه أذربيجان، فإن الحل الدائم للصراع المستمر منذ عقود ما زال بعيد المنال.

نيكول باشينيان

يتعين علينا إتاحة العودة الآمنة للنازحين إلى ديارهم

وسيتعين على أرمينيا وإقليم ناغورني قره باغ الذي تجنّب السيطرة الأذرية منذ الحرب في التسعينات، أن تتنازل للقوات الأذرية بين 20 نوفمبر و1 ديسمبر عن ثلاث مناطق هي أغدام وكلبجار ولاتشين.

وهذه المناطق، بالإضافة إلى أربع أخرى، أعادت باكو احتلالها عسكريا بين 27 سبتمبر و9 نوفمبر ولا تشكل في الواقع جزءا من قره باغ، لكنها شكلت حزاما أمنيا حول المنطقة لنحو ثلاثين عاما.

وبدأ السكان الأرمن الذين يبلغ عددهم عشرات الآلاف، الفرار من هذه المناطق، كما فعل الأذريون في التسعينات.

وفر ما بين 75 ألفا و90 ألفا من سكان المنطقة البالغ عددهم 150 ألف نسمة خلال القتال ويتوجّب عليهم أن يقرروا ما إذا كانوا سيعودون أم لا. ودعت السلطات المحلية السكان إلى العودة وقد وصلت أولى الحافلات إلى العاصمة ستيباناكرت السبت.

وسيشكّل استقبال هؤلاء السكان النازحين في أرمينيا تحديا اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا لهذا البلد الفقير الذي يبلغ عدد سكانه ثلاثة ملايين نسمة. وترى هذه الجمهورية المعلنة من جانب واحد أن وجودها مضمون بموجب الاتفاق الموقع في 9 نوفمبر برعاية روسيا بين يريفان وباكو.

وحتى لو تم إضعافها وتقليص مساحتها، يبدو أن بقاءها مضمون بنشر حوالي ألفي جندي روسي لحفظ السلام، لفترة خمس سنوات قابلة للتمديد.

وهذا الاتفاق الذي وُقّع برعاية الرئيس الروسي وأنهى الصراع الأخير، لا يذكر أي حل طويل الأمد للمنطقة أو أي مفاوضات بهذا الشأن.

كما أنه منذ منتصف التسعينات، لم تسفر وساطة مجموعة مينسك برئاسة روسيا والولايات المتحدة وفرنسا، عن أي نتائج تذكر.

وتبنى الرئيس الأذري إلهام علييف الانتصار العسكري لبلاده وأعلن، خلافا للوعود التي قُطعت قبل الأعمال العدائية في الخريف، أن إقليم ناغورني قره باغ لن يتمتع أبدا بالحكم الذاتي عندما يعود إلى أذربيجان.

وتعتمد باكو في تحديها على الدعم الثابت لتركيا التي رسخت نفسها كلاعب رئيسي في المنطقة بعدما قامت بتسليح أذربيجان ودعمها بالمرتزقة في الحرب الأخيرة.

وبالنسبة إلى يريفان، فإن تركيا عدو قديم عازم على محو أرمينيا من الخارطة، ومن هنا، ستعمل من أجل تقليص مشاركتها في أي مفاوضات مستقبلية بشأن قره باغ.

وليس من المرجح أن تشن أذربيجان أي هجوم ما دام الجيش الروسي موجودا وإلا فقد يتسبب ذلك في صراع إقليمي.

كما سيضمن الجيش الروسي أمن ممر لاتشين البالغ عرضه خمسة كيلومترات والذي يشكل الرابط البري الوحيد بين ناغورني قره باغ وأرمينيا.

اتفاق سلام مؤلم

التطرف اليميني ينتشر بوتيرة أسرع شرق ألمانيا

برلين – كشفت دراسة حديثة أن كراهية الأجانب والتطرف اليميني يميلان إلى التراجع في ألمانيا بوجه عام، لكن هذا لا يمنع من وجود فجوة واضحة في ذلك بين شرق البلاد وغربها.

وأظهرت نتائج استطلاعات لدراسة السلطوية من جامعة لايبزيغ في نسختها العاشرة، والتي نُشرت نتائجها الأربعاء في برلين، أن الباحثين رصدوا في الغرب تراجعا في نسبة الأشخاص الذين يتبنون "نظرة يمينية متطرفة مغلقة بشكل واضح للعالم" من 5.2 في المئة إلى 3 في المئة خلال العامين الماضيين، إلا أنها ارتفعت في الشرق من 8.5 في المئة إلى 9.5 في المئة".

وبحسب الدراسة، فقد أعرب 16.5 في المئة من السكان مؤخرا عن مواقف معادية للأجانب. وكانت نسبتهم قبل عامين تبلغ 23.4 في المئة.

ويمكن ملاحظة التراجع هنا بوجه عام سواء في شرق البلاد أو غربها، إلا أن هذا التوجه يزيد في شرق ألمانيا بمقدار الضعف تقريبا مقارنة بغرب البلاد، فبينما يتبنى ما يقرب من 14 في المئة من المواطنين في الغرب نظرة معادية للأجانب، تبلغ نسبتهم حاليا في الشرق 28 في المئة.

وشملت الدراسة، التي تحمل عنوان "الحركات السلطوية. الاستياء القديم – الراديكالية الجديدة"، 2503 من الأشخاص تتراوح أعمارهم بين 14 و93 عاما على مستوى ألمانيا خلال شهري مايو ويونيو الماضيين.

ويرى مراقبون أن هذه التحولات تعود إلى المزاج المضطرب في شرق ألمانيا، بعد أن توقف التقارب الاقتصادي بين شرق ألمانيا وغربها وحيث الإنتاج الصناعي في مرحلة نموّ، والأجور والمعاشات تشهد فروقات بنسبة 15 في المئة للقاطنين في الولايات الغربية، وهذا ما تظهره المقارنة بالأرقام بين الناتج الإجمالي والتطور الديموغرافي في الغرب، والفقر وندرة اليد العاملة الماهرة في الشرق، حيث المطلوب المزيد من التنمية في خمس ولايات الشرقية، أبرزها سكسونيا معقل اليمين المتطرف.

28

في المئة من سكان الشرق يحملون نظرة معادية للأجانب مقابل 14 في المئة في الغرب

وكانت صحيفة "دي فيلت" نشرت مؤخرا تحذيرات عن المخابرات الألمانية، مع تحليلات واستنتاجات مفادها أن هناك بنية تنظيمية ونهجا وإمكانيات إرهابية متنوعة لدى المجموعات اليمينية المتطرفة، وفق ما تبيّن لها بعد الاطلاع على تحليل سرّي معدّ من قبل الاستخبارات الداخلية.

وبيّنت الصحيفة أن التحليل تطرق أيضا إلى تطور التيارات والأطياف اليمينية المتطرفة، موضحة أن الصعوبة ازدادت في مراقبتها. كما توقفت عند بروز أفراد كلاعبين أساسيين ضمن المجموعات المتطرفة، مع تراجع الدور للمجموعات اليمينية التقليدية، التي تضم أفرادا خارجين عن القانون جمعتهم شعارات موحدة، بينها معارضة سياسات الهجرة ومعاداة الأجانب.